تقرير

بشأن احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين وسرقة أعضاءهم

ارتكبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي انتهاكات جسيمة بحق الشعب الفلسطيني طيلة الخمسين عاماً الماضية ولازالت تواصل ممارساتها العنصرية المخالفة للقانون الدولي الانساني معتدية على حق الفلسطيني حياً وميتاً، وإلى جانب سن المزيد من القوانين العنصرية وطرح 120 قانوناً عنصرياً بحق الأسرى وصل التمادي إلى انتهاك أجساد الشهداء وسرقة أعضائهم، اذ أصبحت الاعدامات الميدانية للفلسطينيين بذريعة محاولات طعن مبرراً رئيساً لتصفية الفلسطيني ودفنه تحت الأرض في مقابر الأرقام أو تحويله إلى كتلة ثلجية مجمدة تحت درجة تبريد قد تصل في بعض الأحيان إلى 70 و150 درجة تحت الصفر.

أولاً: احتجاز الجثامين

– وبهذا الصدد، أفاد تقرير حقوقي فلسطيني بتاريخ2017/7/31 بأن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحتجز جثامين (249) شهيداً فلسطينياً منذ ستينات القرن الماضي حتى الآن، وترفض الإفراج عن جثامينهم وتسليمها لعوائلهم كشكل من أشكال العقاب الجماعي، وتجدر الاشارة إلى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمتنع عن منح شهادات وفاة لذوي الشهداء، وترفض الإفصاح عن قوائم أسماء من تحتجز جثامينهم وأماكن وظروف احتجازهم، ما يعتبر مخالفة جسيمة للمادة (17) من اتفاقية جنيف الأولى للعام 1949، والتي تنص على أن "**يتحقق أطراف النزاع من أن دفن الجثث يتم لكل حالة على حدة ويسبقه فحص الجثة بدقة، وفحص طبي إن أمكن، بقصد التأكد من حالة الوفاة والتحقق من هوية المتوفى والتمكن من وضع تقرير، ويجب أن يبقى مع الجثة أحد نصفي لوحة تحقيق الهوية، وعلى أطراف النزاع التحقق من أن الموتى قد دفنوا باحترام وطبقاً لشعائر دينهم إذا أمكن وأن مقابرهم تحترم وتجمع تبعاً لجنسياتهم إذا أمكن وتصان بشكل ملائم وتميز بكيفية تمكن من الاستدلال عليها دائماً، وعند نشوب الأعمال العدائية تنشئ أطراف النزاع إدارة رسمية لتسجيل المقابر لتيسير الاستدلال عليها فيما بعد والتحقق من هوية الجثث أياً كان موقع المقابر**".

وتجدر الاشارة هنا إلى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تفرض شروطاً صارمة على ذوي الشهداء إن قررت تسليم الجثمان، اذ تُجبر العائلة على التوقيع على ورقة مكتوبة، ورهن بمبالغ مالية طائلة

مقابل تسلّمها الجثمان، ومن ضمن هذه الشروط أن يكون موعد تسليم الجثمان في ساعات الليل المتأخرة، تحديداً بعد منتصف الليل، وفي المكان الذي يحدده الإسرائيليون، وتشترط كذلك أن يستلم الجثمان أربعة من أبناء العائلة فقط لا غير، وألا يشارك بالدفن أكثر من 20 أو 30 شخصاً، وألا تستغرق عمليّة الدفن أكثر من ساعة، كما وتشترط في معظم الحالات أن يدفن شهداء الضفة الغربية في القدس لتخضع الجنازة للرقابة الأمنية.

– **بتاريخ 2017/4/10** صرحت النيابة الاسرائيلية أنها فقدت جثامين شهداء فلسطينيين كانت قد احتجزتهم منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، وكانت قد اعترفت النيابة الإسرائيلية بأنها أضاعت 7 جثامين لشهداء فلسطينيين قضوا خلال الانتفاضة الثانية وأن النيابة لا تعرف مكان اختفائهم، وجاء تصريح النيابة الاسرائيلية بعد جلسة المحكمة العليا الاسرائيلية التي عقدت بتاريخ **2017/3/22**، لبحث الالتماس المقدم باسم عائلات 5 شهداء فلسطينيين وهم عبد الحميد أبو سرور، ومصباح أبو صبيح، ومحمد الطرايرة، ومحمد الفقيه، ورامي عورتاني. وجدير بالذكر أن صحيفة "هآرتس" في عددها الصادر بذات التاريخ المذكور أعلاه، أكدت بأن عدد الجثامين التي اختفت ولا يعرف مكان دفنها أعلى بكثير مما كشفت عنه النيابة الاسرائيلية في مداولات المحكمة ويرجح أن يصل إلى عشرات الجثامين.

كما أنه لايوجد أي سلطة حكومية رسمية تشرف على احتجاز الجثامين وعملية الدفن، وأن اسرائيل تعاقدت مع شركة خاصة لدفن جثامين الشهداء، كما أن العديد من الوثائق المتعلقة بالدفن اختفت تماماً، وبحسب ما جاء في الصحيفة أن مندوب النيابة العامة الاسرائيلية صرح خلال مداولات المحكمة العليا بأنه تم العثور على جثمانين فقط من أصل 123جثمانا، طلبت العائلات الفلسطينية استرجاعها منذ العام 2015، ولم تحدد الحكومة الاسرائيلية أي جهة رسمية تقوم وتشرف على معالجة ملف دفن واحتجاز الجثامين.

– وبهذا الصدد استنكرت "داليا كرشطاين" المديرة العامة لما يسمى بـ "مركز الدفاع عن الفرد" (هيموكيد) تصريحات النيابة العامة قائلة: " **عندما يحطم قبراً في مقبرة يهودية في أي بقعة بالعالم تقوم الدنيا ولا تقعد بإسرائيل، لكن عندما يتم الحديث عن اختفاء عشرات الجثث لفلسطينيين احتجزتها ودفنتها إسرائيل، يعم صمت ولا أحد يحرك ساكناً، وعليه سنواصل من خلال الالتماس إلزام الدولة بتحمل المسؤولية وإيجاد الجثامين واسترجاعها للعائلات الفلسطينية**".

N .ABUSAMRA

كما اتهمت "كرشطاين" مختلف المؤسسات الاسرائيلية بالتعامل بإهمال مع قضية احتجاز جثامين الشهداء، مؤكدة بأن الجيش والتأمين الوطني والمعهد الجنائي أبو كبير يمتنعوا عن الادلاء بأية معلومات حيال قضية احتجاز الجثامين، ما يعني أن هناك توجه عام لمنع الكشف عن أية معلومات حيال هذه القضية.

ثانياً: سرقة أعضاء الجثامين المحتجزة

– **بتاريخ 2017/4/12** كتب الصحفي الاسرائيلي "تسفي بريئيل" مقالاً في جريدة "هآرتس" طالب فيه اسرائيل بإعادة جثامين الشهداء الفلسطينيين متهماً اسرائيل بسرقة أعضائهم وأن رد النيابة العامة الاسرائيلية ماهو الا كذبة واهية ليس لها أي أساس من الصحة، وأن اسرائيل متورطة بسرقة أعضاء الفلسطينيين مؤكداً بأن اسرائيل تنتهج سياسة العقاب الجماعي وغير الانساني حيال الفلسطينيين وأنها تذرعت بأنها فقدت الجثث عن طريق الاهمال وانما في الحقيقة أنها أغلقت هذا الملف وأخفت الوثائق، وتبرير اسرائيل بأن تسجيل الجثث لم يكن مرتباً في التأمين الوطني الاسرائيلي بحسب شركات الدفن كذبة جديدة فإسرائيل تعرف جيداً مكان دفن الجثث فهي التي قامت بدفنهم وهي التي قررت بمنع تسليم جثامينهم ولكن من المستحيل أن تقر بأنها هي التي أتلفت الوثائق وأخفت الجثث، فهي تتعامل مع هذه الجثث كبضاعة عليها أن تحتفظ بها لحين نقلها لمرضى يهود قائلاً "**هذا المنطق المشوه الذي تستخدمه الدولة يحتاج الحفاظ على هذه "البضاعة" مثل بؤبؤ العين، ولا أحد يعرف متى يتم استخدامها**"، فيما طالب "بريئيل" بإعادة جثامين الشهداء الفلسطينيين على الفور وبدون شرط، فمن المحظور التعامل مع هذه الجثامين كبضاعة أو كوسيلة للردع أو حتى وديعة للمستقبل أو الانتقام.

– ولم يكن "بريئيل" و"كريشطاين" أول من اتهما اسرائيل بسرقة أعضاء الفلسطينيين، حيث أثبت البروفيسور الاسرائيلي "يهودا هيس" رئيس معهد أبو كبير للطب الشرعي السابق بالوثائق الكاملة وأشرطة فيديو مصورة بقيام أطباء اسرائيليين بسرقة أعضاء من جثامين الشهداء الفلسطينيين وارسال هذه الأعضاء إلى مستشفى تل هشومير وهداسا لعلاج مرضى يهود، حيث نشرت قناة الـ (BBC) بتاريخ 2009/12/21، حواراً لأكاديمة أمريكية أجرته مع دكتور "هيس"، أكد من خلاله بأن الأطباء الاسرائيليين يأخذون قرنيات (الغشاء الخارجي للعيون) من أجساد الفلسطينيين بدون اذن ذويهم

وبطريقة غير رسمية، واصفاً كيف يقوم خبراء الطب الشرعي بإخفاء عملية سرقة القرنيات بعد نزعها عن طريق مواد غروية لغلق الجفون.

– وقد أثار هذا الحوار الذي تم نشره بعد عقد كامل ضجة كبيرة في اسرائيل، خاصة أن اسرائيل أقامت الدنيا ولم تقعدها حين كتب الصحفي السويدي (دونالد بوستروم) تقريراً في أواخر العام 2009 بعنوان "**جنود الاحتلال تقتل الفلسطينيين وتسرق أعضائهم**"، نشرته صحيفة "أفتونبلد" السويدية، حيث كشف الصحفي للرأي العام ما رآه بأم عينه وما حدث للشهيد بلال غانم الذي أطلق عليه جنود الاحتلال الرصاص بتهمة رشق الحجارة وتم اعتقاله وهو مصاب، فبمجرد أن أصيب انتشرت الجيبات العسكرية وعدد كبير من الجنود في أرجاء قرية "اماتين" بنابلس وكانت تنتظرهم طائرة عمودية بالقرب منها وحدات دم.

وبحسب ما قاله "بوستروم" أنه شاهد وحدات الدم تعطى لبلال رغم انه مستشهد، فقد كانت إصابته مباشرة بالقلب وقد اخترقت عدة رصاصات جسده، ولكن جنود الاحتلال ادعوا أنه حي وأخذوه معهم وبعد أسبوع اشترطوا على ذويه دفع مبلغ كبير من المال مقابل تسليم جثة بلال وطلبوا من أهله أن يقوموا بتجهيز قبر واحضار أسمنت محددين موعد التسليم ولكنهم لم يلتزموا به وأحضروا الجثة بعد 3 أيام من الموعد المحدد كانت الجثة بسيارة اسعاف عسكرية وحين أنزلها الجنود كانت ملفوفة بكيس اسود، وكان برفقتهم عدد من الصحفيين، وحين تم ازالة الكيس الأسود عن الجثة لدفنها وجد شقا طويلا من تحت ذقن الشهيد بلال حتى أسفل سرته من ناحية الحوض مخاطا بطريقة وحشية وغير إنسانية، مضيفا أنه حين حاول التقاط صورة تنبه أحد الجنود فهجموا عليه ولكنه التقط الفيلم ورماه بين الشوك، مؤكداً أن سلطات الاحتلال أجبرت عائلته على وضع الأسمنت فوق القبر.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا التقرير موثق بصور لـ 130 حالة سرقة أعضاء لجثامين الشهداء ووثائق أعدتها منظمات حقوقيه تعمل في الأراضي المحتلة تؤكد بأن عشرات الجثث تمت إخاطتها بعد تشريحها ، بالاضافة إلى شهادات للعديد من ذوي شهداء من قطاع غزة والضفة الغربية تؤكد أنهم تسلموا جثث أبنائهم وبها قطب جراحية.

– وفي ذات السياق، كشف تحقيق اسرائيلي للصحفي "غاي ماروز" تم بثه بتاريخ 2014/6/9 على القناة العاشرة الاسرائيلية– بعد فترة وجيزة من خطف الطفل المقدسي محمد أبو خضير وحرق جثته–

تضمن حواراً مع البروفيسور "ملكا شاؤوت" مديرة بنك الجلد الاسرائيلي والبروفيسور "يهودا هيس" المدير السابق لمعهد أبو كبير للطب الشرعي والطبيبة "مائير فايس" صاحبة كتاب "على جثثهم الميته"، تم التأكيد فيه على أن اسرائيل تمتلك أكبر بنك جلد بالعالم، اذ يصل طول احتياطي الجلد البشري إلى 170 متر مربع يتم حفظها في النيتروجين السائل مع الأنسجة ونخاع العظم، بحسب ما أكدته البروفيسور "شاؤوت"، وبهذا الصدد، قالت البروفيسور "مائير فايس" بأن بنك الجلد الاسرائيلي الذي أنشأ في العام 1985 تابع لجيش الدفاع الاسرائيلي مؤكدة أن هناك **العديد من الجنود يمتهنون سرقة الأعضاء منذ الانتفاضة الأولى التي كانت بمثابة العصر الذهبي لسرقة الجلود من ظهر جثامين الفلسطينيين لترقيع الجنود المصابين بحسب ما قالته "فايس".**

– كما أكدت بأن معظم الفلسطينيين الذين يصلون إلى معهد أبو كبير تتم سرقة أعضاءهم (القرنيات–العظام– العظام الطويلة–صمامات القلب– القلب– جلد الظهر، وغيرها)، وأن وزراة الصحة والدفاع والأمن متورطة بهذه القضايا، وأن الأطباء بأبو كبير يساعدوا الشاباك ، اذ أنهم يخفون التعذيب البشع الذي يمارسه الشاباك على الشبان الفلسطينيين.

ومن جهة أخرى، يقول الطبيب " افي ويترغ" : "**كنا نأخذ الجلد من ظهر الميت، وهذا لم يكن يكتشف من قبل أهله لأنهم لا يقلبون الجثة عندما يدفنوه ولا يعرفون أننا أخذنا جلد الظهر، وكان يتم ذلك بمساعدة عناصر الجيش الذين يرسلون لنا خبراء عمليات التجميل البلاستيكية ندخلهم إلى معهد الطب الشرعي في (أبو كبير) وينتزعون الجلد عن الأموات من أجل زراعتها في أجساد الجنود المصابين**".

أما "يهودا هيس" قال معقباً على ما صرحت به "فايس" : **بأن الأمر ليس مهماً ان كان يتعلق بعرب 48 أو الفلسطينيين أو حتى المهاجرين فقتلي جيش الدفاع لا يخضعوا للتشريح وأنه من الممنوع المس بجثة أي جندي اسرائيلي،** مؤكداً بأن معهد أبو كبير يوجد به أكثر من 800 ألف عضو بشري وأنه وحده قام بتشريح أكثر من 60 ألف جثة على مدار سنوات طويلة، ولكنه لا يريد أن تشرح جثته لأنه ابن حاخام ، حسب قوله.

– ومن الجدير بالذكر أن سرقة الأعضاء زادت بشكل غير مسبوق مع بداية الهبة الشعبية في أكتوبر 2015، فبتاريخ 2015/11/5 بعث رئيس وفد فلسطين بالأمم المتحدة رياض منصور رسالة الى سفير بريطانيا "ماثيو ريكروفت" يتهم فيها اسرائيل بسرقة أعضاء من أجساد شهداء ارتقوا مؤخرا

خلال الهبة الشعبية، اذ كتب في رسالته: " **بعد إعادة الجثث المحتجزة للفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال خلال أكتوبر وفي اعقاب الفحص الطبي تبين أن الجثث أعيدت من دون القرنيات وأعضاء اخرى**".

– ولا زالت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تواصل احتجاز جثامين الشهداء بمقابر الأرقام لتخفي جرائمها بحقهم، وتجدر الاشارة إلى أن "مقابر الأرقام" هي مقابر عسكرية مغلقة تدفن فيها الجثامين في عمق أقل من 50 سم، وتكون القبور فيها محاطة بالحجارة دون شواهد، وتثبت فوق كل قبر لوحة معدنية تحمل رقماً معيناً، ولهذا سميت بمقابر الأرقام لأنها تتخذ الأرقام بديلاً لأسماء الشهداء. فلكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهة الأمنية المسؤولة، ويشمل المعلومات والبيانات الخاصة بكل شهيد، وتمنع سلطات الاحتلال ذوي الشهداء ومؤسسات حقوق الانسان الدخول إلى هذه المقابر.

وفي سياق متصل، لم تكتف اسرائيل فقط بالشهداء أو الفلسطينيين من عرب 48 الذين يصلوا إلى معهد أبو كبير بل تقوم بإجراء التجارب الطبية على الأسرى داخل السجون ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وصل إلى قتل الأسرى عمداً داخل السجون سواء عن طريق الاهمال الطبي أو خطفهم بسجون سرية.

– **بتاريخ 2017/5/15**، أثارت وسائل اعلام فلسطينية قضية الشهيد "أنيس دولة" من جديد ، مطالبة بتسليط الضوء على قضية اختفاء جثامين الشهداء، اذ أن الشهيد المذكور أسر في العام 1968

واستشهد بعد أن خاض اضراب عسقلان الشهير نتيجة الاهمال الطبي المتعمد، وبعد ذلك تعمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اخفاء جثته برغم وجود وثيقة من الصليب الأحمر تؤكد أنه تم تشريح جثمانه في معهد الطب الشرعي أبو كبير، ولكن سلطات الاحتلال ادعت أنها لا تعرف شيئاً بشأن جثمان الشهيد المذكور.

وجدير بالذكر أن مركز القدس للمساعدات القانونية أكد في كتابه الموسوم بـ (لنا أسماء لنا وطن) أن هناك وحدة خاصة في إسرائيل قامت بالاحتفاظ بجثمان الشهيد "دولة"، ولم يعد لها وجود، وهذا مطابق لاعترافات "افي ويترغ" و"مائير فايس" ، كما وتجدر الاشارة إلى أن كافة ما تقدم بهذا الشأن من تقارير لمنظمات حقوقية أو ما ورد في كتاب فايس أو شهادات اسرائيلية، يؤكد وجود علاقة بين

السجون السرية ومقابر الارقام ، اذ يحقن الأطباء الأسرى بعينات من سموم وأدوية لاجراء تجارب طبية ومن يفارق الحياة منهم يتم دفنه في مقابر الأرقام، وهذا ما أكدته النائبة الاسرائيلية عن حزب ميرتس اليساري لوزير الصحة الاسرائيلي عام 1995 (كتبت فايس عن تورط وزارة الصحة في كتابها المشار اليه أعلاه)، حيث قالت بأن **وزارة الصحة سمحت للجهات الأمنية بزيادة نسبة التجارب الطبية على الاسرى، وبأن الاطباء الاسرائيليون في السجون مجردون من الانسانية ويجيزون لأنفسهم ممارسة كل اساليب الدموية واللانسانية ويسعون لابتكار ابشع الاساليب لإلحاق الاذى بالاسرى.**

– الاعتقال والأسر هما احدى الوسائل المتبعة لسلطات الاحتلال للتخلص من الوجود الفلسطيني واثراء بنكي الجلد والأعضاء بإسرائيل، ولم تكتف سلطات الاحتلال ببناء 28 سجناً ومركز توقيف وتحقيق، بل سعت إلى إنشاء سجون سرية لتكون مقابر للإحياء تنتهك فيها كل الأعراف والمواثيق الدولية، ويمارس بداخلها كل أصناف التعذيب، دون أن يتمكن أحد من اقتفاء تلك الجرائم.

<u>ومن بين السجون السرية</u>

سجن 1391: وهو بناية مبنية من الإسمنت في وسط فلسطين المحتلة، يتوسط قرية إستيطانية بالكاد ترى في أعلى التلة لأنها محاطة بالأشجار الحرجية والجدران المرتفعة، وبهذا الصدد، تقول المحامية الإسرائيلية "ليئا تسيمل"، المتخصصة في الدفاع عن الفلسطينيين بأن "أي شخص يدخل هذا السجن يختفي، ومن المحتمل أن يختفي للأبد".

وتجدر الاشارة هنا بأن منظمة "هاموكيد"، رفعت دعوى قضائية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تطالب فيها الحكومة بكشف المعلومات حول هذا السجن واستندت إلى أن القانون الدولي والإسرائيلي يعارضان وجود سجون سرية، وقد اعترف الادعاء العام بوجود السجن، وأنه يستخدم لحالات خاصة وغير مخصص للأسرى الفلسطينيين، وأنهم توقفوا عن استخدامه منذ مدة ولم يبق فيه إلا عدد قليل من الأسرى الذين رفض الادعاء كشف هوياتهم وظروف اعتقالهم.